حال الاتصال الها فقط وحال الانفصال المجموع فلا باقي على منهج من،
يجعله الها فقط حال الانفصال ايضا مع انحه لعزافا بالانفصال الابتدا
او تلو الا قوله الا متنانية قيل هو بيان الواقع وقيل احتراز عن الوصفية
التي بمعنى غير فيجو مررت بسجل الاك اي غيرك لكن في شرح الجامع ما نصه وعبا
اقتضى كلام اي ابن هشام في متن الجامع ان الا اذا كانت لغير الاستثنا كالتي هو
بمعنى غير يجوز معها الاتصال والانفراد اه قوله الاك الكاف في محل نصب على الاستثنا
لتقدم على المستثنى منه وهو دبار قوله كاياد الالف يشار بتعداد،
الا ثلاثة اي انواع الضمير الثلاثة المتكلم والمخاطب والغايب بعدد الثلاثة،
الرفع والنصب والجر والمقصود به كما هو هاهنا التمثيل للمرفوع وللغايب
الا للمخاطب والمنصوب كصولهما بالكاف من اكرمك ومن المتصل المرفوع تا
تضم للمتكلم وتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة للفرق وخصوا المتكلم بالضم
لتقدم مرتبته فاعطي اشرف الحركات والمخاطب المذكر بالفتح لانخطابه
اكثر من خطاب المونث فالتخفيف به اولى وايضا هو مقدم على المونث فاعطي
التخفيف فلم يبق للمونث الا الكسر وحكى بعضهم ان وصل تحته الضمير كافه
بالف وكسرها بالغة رديبة لربيعة فيجوز نعمري ثنارا شكا وتقتها تشكي
وتوصل التا المذكورة مضمومة بميم والف للمثنى وبميم وحدها للمخاطبين وانما ضمت
التا اجرا للميم مجرى الواو لتقاربهما في المخرج وميم ساكنة للمخاطبين ويجوز ضم
الميم بوصلة بواو بل هو اكرم من التسكين اذا ولي الميم ضمير متصل كفريتموه وردّه
ضميرا به وصل وهو المسمى اخلافا ليونس فقد ذكر سكون بان الميم والواو
في التكون اختاروا النون لمشابهتها بسبب الغنة الميم اه ولم يجز فالنون
الثانية كالمحذوفا الواو ولانها عزمة قوله واها تضم بعد الها الان ولبت
كسرة او يا ساكنة فيكسرها غير الحجازيين اما هم فيضمونها ويلقونها حفص
وما انسانيه وبما عاهد عليه الله وحمزة لاهله امكثوا وتشبع حركتها
بعد متحرك وتختار الاختلاس بعد ساكن مطلقا عند المبرد والناظم ويشد
كونه حرف مد نحو عليه ورمو عند غيرهما والراجح الاول فقد شكن او
تقلص حركتها بعده محركة عند بني عقيل وبني كلاب اختيارا ضموا به بالاشباع
والاختلاس وعند غيرهم اضطرارا وان فصل في الاول انه المتحرك ساكن فقد مر
اليك

٧٦

اليك وبضمه منهم او بنا عز فالفتحة جازت الا وجه الثلاثة وكسر الميم الجمع
بعد الها المكسورة باختلاس قبل ساكن نحو بهم الاسباب وقلبها دونه
نحو فيهم احسان اسهل من غيرها وان كان الضم اقيس لانه حركة واو
الجماعة وضمها قبل ساكن واسكانها قبل متحرك اشهر فقد قرا الاكثر بهم
الاسباب بضم الميم وانعمت عليهم بسكونها وهو ملخصا قوله مجرده اي في
محل جر وكذا ايقال في نظايره قوله وكل مضمر له البنا ولم يتقدمه على تقسيم
الضمير الى المتصل وغيره بالكلية او تاخر عنه بالكلية ولا يخفى انه لا يتفا
بنا الضمير بجميعها من قوله سابقا كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا وان زعمه
البعض حتى تلمس فايدة لذكر هذا البيت قوله كالشبه لمحى ان المستفاد
من قوله كالشبه لمحى بنا التا ونا فقط قوله يجب اي يلزم فاندفع ما انتقد
البعض عن الزهوري وافرغ من انه لا يلزم من الوجوب الحصول بالفعل
وح لا يستفاد من كلامه انها مبنية بالفعل نظير ما قيل في قوله وكل حرف
مستحق للبنا قوله وبعض معاني الحروف اي من المعاني الشبيه التي حقها
ان تؤدى بالحرف قال ابن غازي وقد اديت بالفعل باحرف المضارعة
وباللواحق في نحو اياي ايانا اياك اياه بناء على انها حروف وفيها مثبتي يرد
هذا ان مثل احرف المضارعة كلمات اصطلاحية وهو قول الرضي كما قدمنا
قوله مشابهته في الافتقار اعترض بان الافتقار لا يوجب البنا الا اذا
كان الى جملة قوله في الجمود اي عدم التصرف كما يدل عليه قوله فلا تصرف فيه
قوله فلا يتصرف في لفظه فلا يثنى ولا يجمع واما هما وهم وهن فاسم للاثنين
والجماعة وهم قوله الاستغناء عن الاعراب اي مشابهته الحرف في الاستغنا
قال بعضهم ان مقتضى كون البنا للاستغنا ان لا يكون له محل من الاعراب
فاذا كان مستغنى عنه فلا معنى لاثباته في المحل ولا فايدة في ذكره
وقد يجاب بان اثباته في المحل لطرو ابواب الفاعل والمفعول والمضاف
اليه ونحوها عليه وترتب احكامها قوله باختلاف صيغه الباء للسببية
متعلق بالاستغنا واللام في قوله لاختلاف المعاني تعليل لاختلاف الصيغ
قال البعض المراد باختلاف صيغه اختلاف الفاظه اعم من ان يكون
اختلاف مادة كالذي بين هو وهن وبينهما انت واياه اهينه كالذي بين تا المتكلم